لكونه ولد الولد فعلى هذين الوجهين يكون حالا من المعطوف عليه فقط لا من قوله تعالى وكلا فلك يسبحون من اذ حال من الشمس والقمر فقط لعدم التبس قوله ليحثهم عليه فتم لهم بانضمام العلم والعمل بيان لغاية ما ذكر ثالثا ووجوه مدحهم غاية تعالى مدحهم اولا لاصطلاحهم في انفسهم ولكونهم عاملين بطاعة الله تعالى باصلاحهم غيرهم بامرهم وارساله اياهم لتكميل عباده ثم بان علمهم واوحى اليهم ان تفعل الخيرات وتقام الصلوة وتؤتى الزكوة ليتم لهم بانضمام العلم الى العمل والتدبير ان تعلق بقوله ليحثهم عليه ليكون صلاحهم واصلاحهم مبنيا على العلم الا ان يراد بالعلم ما كان ظاهرا مكشوفا لا يتوقف على بل جعل غاية الايحاء اليهم حث الامة على فعلها فان مفعول يوحى الا الانبياء هو التكاليف المتعلقة بالامة فلذلك جعل فعل الخيرات مصدرا من المبنى للمفعول غاية لوجعل مصدرا من المبنى للفاعل ولكان من حيث المعنى الا ضمير الموحى اليهم ولكان التقدير فعلهم الخيرات واقامهم الصلوة وايتائهم الزكوة لهم لا يكون هذه المذكورات من الاحكام المختصة بالموحى اليهم وليس كذلك بل هو من التكاليف العامة التي يشترك فيها الانبياء والامم فالاصل ان يقال واوحينا اليهم ان يفعل الخيرات ويقام الصلوة ويؤتى الزكوة ثم فعل الخيرات الاانه في صيغ الفعل الاول لان مع الفعل في صيغ المصدر ثقل الخيرات ضاع ذلك الحرف المصدر مع ما بعده مصدرا منونا ناصبا لما بعده ثم حنف التنوين اذ لكل مصدر الى مفعوله ثم حنف من بين الخيرات اضافة الصلوة وايتاء الزكوة تيسيرا على من يريد فضلها وشرفها بالنسبة الى سائر الخيرات قوله وحذف ياء الاقامة المعوضة من احدى الالفين احدهما الف الافعال والاخرى الف المبدلة من واو اقوام بعض ان مصدر افعل يجيئ على افعال فان كان صحيح العين جاء تاما كالاكرام وان كان معتل العين حذف منه احدى الالفين وحذف فيه تاء التانيث فلما قيل في نظم التنزيل واقام الصلوة بدون التاء اعتذر عن حذفها بالقيام المضاف اليه مقامها وقد ورد اثباتها ايضا مع الاضافة ايضا قال تعالى يوم خلعكم ويوم اقامكم يحتمل ان يكون اضافة ما الفعل به عليهم وفاء بعهد التوبة بان انتقالهم بالطاعة والعبادة وفاء بعهد العبودية فعال ولحافظ الناعابدين قوله قوله تعالى ولوطا اتيناه منصوب على شريطة التفسير او اتينا لوطا اتيناه حكما وكلمة موطوفة عليه قوله وجعلناه لجميع ابراهيم ولوطا في قوله ونجيناه ولوطا بان ما انعم به على كل واحد منهما فعال ووصفه بانه اتى حكما وعلما ذكر الله تعالى انه تعالى انعم بهذه النعم الاربعة امورا احدها الحكم وثانيها العلم وثالثها انجاؤه ايا هما من محنة بعمل الخبائث وراء بها او خلاله في اهل رحمته او جنته وان فسر الحكم بالحكمة يراد بها ههنا اتيان ما يجب فعله ويقتضيه الادلة القاطعة والعقل الخبير اما ان فسر بالقضاء بين القوم فانها العلم الذي يتوصل له العمل بما ينبغي فان عطف قوله وعلما عليها باو جعلها عاما بعد خاص وذكر المعنى ووجه تفسير الحكم بالنبوة كونها سببا للتنفيذ الحكم على الامة ولسوء اعظم القرى بالمؤنث وقرئ قوم لوط الخ قبلها الله تعالى وجعلها عليها سافلها قوله قوله ونوحا منصوب بالعطف على لوطا فيكون مشتركا بينه وبين عامله الذي هو اتينا المقدر بايتاء الظاهر وكذلك داود وسليمان والضمير

والتقدير ونوحا اتيناه حكما وعلما وداود وسليمان اتيناهما وعلما يجوز ان يكون ان بدلا من نوحا وداود وسليمان اي اذكر خبرهم وقصتهم وعلى هذا يكون اذ منصوبة بفعل مضاف المقدر اي خبرهم الواقع في وقت كذا او كذا قوله ونصرناه وقع المضارع بعد ان نصرناه ههنا بمعنى منعناه الذي هو معنى الانتصار يجيء امتنع قال تعالى هل ينصرونكم او ينتصرون اي هل يمنعونكم او يمتنعون والحاصل ان نصرهنا بمعنى منع لا بمعنى اعان ويدل عليه قوله بمن يرفان نصر بمعنى اعان يتعدى بعلى يقال نصره الله على عدوه فلما قيل ههنا ونصرناه من القوم علم انه بمعنى منعناه وحمينا منهم باذاقهم وتخليصه منه فقوله تعالى فمن ينصرنا من بأس الله اي من يمنعنا من عذابه والانتظار لما يكون بعد الامتناع يكون بعد الانتقام ايضا قوله ريحا عاتية لينا النفش ان يفتح الفم ليلا ترعى بليل اذا رعت ليلا من باب دخل وضرب جميعا وانتشرت صاحبها اذا تركها ترعى كذلك قال الراعي اذا النفش عنها الليلة من امس فان تعاضى قال المفتون دخل رجلان على داود وعنده ابنه سليمان احدهما صاحب حرث والآخر صاحب غنم فقال صاحب الحرث ان انفلت غنمه فوقعت في حرثي فلم يبق منه شيئا فقال لك رقاب الغنم فقال سليمان او غير ذلك ينطلق اصحاب الحرث بالغنم فيصيبون من البانها ومنافعها وتقدم اصحاب الغنم على الحرث حتى اذا كان كما كان بدأ هؤلاء الى هؤلاء وثم فقال داود القضاء ما قضيت وحكم بذلك والكرة المفتوحة على ان الحرث كان كرما قد تدلت عناقيده وقال قتاده كان زرعا كذا في البسيط وجمع الضمير لكونه عبارة عن الحاكمين اليهما جميعا فان قيل كيف يجوز ان يجعل الضمير لمجموع الحاكمين والمحكم لكل من سليمان واضافة المصدر الى فاعله ومفعوله دفعة واحدة وهو انما يضاف الى احدهما فقط لان اضافته الى الفاعل على سبيل القيام به واضافته الى المفعول على سبيل الوقوع عليه انما معقولان مختلفان فلا يكون اللفظ الواحد مستعملا فيهما معا وايضا يستلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان اضافته الى الفاعل حقيقة والى المفعول مجاز فالجواب ان هذه الاضافة للجنس لا اختصاص مع قطع النظر عن كون المضاف فاعلا او مفعولا على طريق عموم المجاز كانه قيل كنا شاهدين للحكم المتعلق بهم ويجوز ان يجعل الحكم بمعنى القضية لا بمعنى المصدر حتى يلزم ما ذكر كانه قيل كنا شاهدين للقضية الواقعة بينهما من اصابة احدى الكبين وخطاء الاخر واستنباء كل واحد من المتحاكمين حقه على النهج المستقيم قوله ولعلها قال اجتهادا فان بعض العلماء قال يجوز الاجتهاد للانبياء لقد ذكوا لهذا الجواب المجتهدين لعموم قوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار والانبياء ائمة اولي الابصار والفضل فكيف لا يجوز لهم الاعتبار مع اتم الاستنباط وارفع درجات العلم وفيه ان يكون للانبياء نصيب منه والالحان كل واحد من المجتهدين افضل منهم فهذا الباب مما يدل على بقي العلماء ورثة الانبياء فانه يستلزم ان يكون درجة الاجتهاد غاية للانبياء ليرث العلماء منهم ذلك ومنهم لا يجوز لهم الحكم بالاجتهاد ويقول انهم مستغنون عنه بالوحي فان الاجتهاد انما صار اليه عند فقد النص والنص ليس بمفقود في حق الانبياء فلا يجوز لهم الاجتهاد عند اكثر المعتزلة بخلاف اهل السنة فانهم يجوزون الحكم بالاجتهاد فجاز ان يجتهد او يكون اجتهاد سليمان اشبه بالصواب فيرجع ابو داود الاجتهاد قبل الحكم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)